الآخر اصلا واما لحقق موصوف احدهما في زمان سابق وتحقق موصوف الآخر في زمان آخر لتحقق التقدم والتأخر
الزمانيين لا امتناعات لهما على ما لا يخفى انتهى بعبارته لا يخفى ان حاصل ما اورده اولا هو ما ذكرناه من النقض
بالمعدات وحاصل الجواب الثاني دعوى انحصار عدم الاتصاف بالتقدم والتأخر في صورة اجتماع الموصوفين
في زمان واحد وفي صورة تحقق احد الموصوفين وعدم تحقق الآخر اصلا ودعوى لزوم الاتصاف
بالتقدم والتأخر فيما بين الصورتين فيكون من قبيل دعوى الضرورة في نقض مدعي المستدل
فعليك بالمحاكمة بارباع المخاصمة فانه يمكن ان تقرر كلامه معارضة بان يقال الاحتمالات بين الشيئين
بحسب التحقق اربعة اما ان يتحقق معا في زمان واحد فظاهر انه لا تقدم ولا تأخر زمانيا او ان يتحقق احدهما
ولا يتحقق الآخر اصلا فكذا لا تقدم ولا تأخر او ان لا يتحقق شيء منهما فكذا لا تقدم ولا تأخر او ان يتحقق
احدهما في وقت ويتحقق الآخر في وقت آخر فلو قيل انه لا تقدم ولا تأخر بينهما اصلا لكان سلب التقدم
والتأخر الزمانيين بالكلية والتالي باطل وما ذكرنا كان نقضا للدليل واعلم ان الذي عبارته في آخر كلامه كان
هكذا التحقق التقدم والتأخر الزمانيين لا امتناع لهما على ما لا يخفى ولعل فيها حذفا جرى ونحوه من الناسخ
قوله ما الذهن لا تقدر على تفصيلها اما اولا فلو حسن احدهما انها حادثة فلا تقدر في زمان متناهي
على تفصيل امور غير متناهية وثانيهما ان وجود الامور الغير المتناهية بالوجه المذكور في تعليل بيان الدليل موجها
فيها فلا يبطل بعرض انها شيء واما ادعاء ان المبادي العالية بل المبادي العالية فللوجه الثاني اما الوجود
الامتناع فبط بالاتفاق واما الوجود التعاقبي فقد المستدل فلا يمكنه الاستدلال واحتمال الالزام لعل الالزام
لانه ليس مثل احد معه عن مسلم عند الخصم تامل قوله فانه مشكل فانهما من المعقولات الخ يعني ان التقدم
والتأخر ليسا مثل الامكان بان لا يقتضي الموصوف بهما ثبوت الوجود له وان كانا من المعقولات الثانية
فقوله فانهما من المعقولات الخ وجه الاشكال واما وجه دفع الاشكال فهو انه لا يلزم من كونهما معقولا
ثانيا ان يتصف بهما موصوفهما ازلا وابدا موجودا او معدوما مثل الامكان فان الوجود ليس من المعقولات
الثانية ولا يتصف موصوفه به ازلا وابدا موجودا ومعدوما فيتوقف حتى يثبت والظاهر الحق
انهما من فروعات الوجود فيكون مثل الوجود وليس مثل الامكان الذي الوجود من فروعاته قوله وهو
كاف ومدار الجريان على هذا التحقيق قوله ومنع كونه اه كان المانع يرجع الى قبول كون المعدات منشأ
الانتزاع حاصله انه يرجح المانع قبول المنشائية فالجواب هذا يعني ان نافي اتصاف المتقدم بالتقدم
بالتأخر كانه قال لا يتصف بالمنشائية للانتزاع وانما كان كلامه في الاتصاف ولما اورد البعض
بعدما الامور المجتمعة وتأخرها وتشبث بان الجريان باعتبار المنشائية للانتزاع ورد عليه ان
المنشأ

٧١

المنشأ متحققة في المعدات الف فمنع المنشائية منها لا يكون رجوعا عن القول الاول والا فلا رجوع بل يحمل
التزنيف لكونه مسكوتا عنه اولا وحاصل الجواب على اي حال انه لم يتحقق الاتصاف ولا المنشأ لم يكن
فرق بين الحكم بتقدم آدم عليه السلام علينا وعكسه في الصدق والكذب مع احتمال رجوع دفع احتمال
ترديده احتمال الشيئين منها بل انتهى الكلام المضطرب به وكان بالسنة صحيح على جميع الاحتمالات
قوله وعدم الاشارة الخ في جواب منع ترتب الوجوديات اللازمة للاعدام الزوج في الاصح
كعدم عدم المانع قوله فان كل نفس الخ يعني لتوهم ان مدعى الترتب والجريان يدعي وقوع كل نفس
في نظام سلسلة واحدة ومدار التناهي على هذا وليس كذلك فان نفوسا كثيرة في كل زمان لا ترتب
بينها كالاخوان فرساء والاجانب كثير فالجواب انه لا حاجة لنا لاجراء البرهان وعدم تناهي السلسلة
الى ادخال كل نفس في نظام سلسلة واحدة بل تحصل سلاسل في كل زمان بعدد النفوس التي لا ترتب
بينها في كل زمان فان كل واحد من النفوس اليوم مثلا مبدأ السلسلة الى آبائها وكذا في الايام الماضية
وبعض السلاسل الماضية داخلة في بعض السلاسل التي في اليوم وبعضها غير داخلة وهذه هي سلسلة
النفوس التي انقطع نسلها قوله الاعدل فالاعدل قالوا كلما كان مزاج المادة اعدل والى الوحدة
الحقيقية اميل كان للنفس العارضة عليها بالمبدأ اشبه فيناسب مادة النفس بمبدئها في الوحدة
وفي الخلوص الاعدل فلها اوله ادلها تحصل فيما بينهما الف كذلك بمناسبة الجنس بعد
استعداد المادة فلا تحصل للبسائط ولذا قالوا لو صيغ شخص بصباحة الجذور شافع
القدس حي الى التوصيف بالكمالات النفسية الروحانية والمزاج هو كيفية متوسطة متشابهة
تحصل من الاجزاء البدن بحد الفعل والانفعال والكسر والانكسار بين الكيفيات الاربع
المتضادة بعضها ببعض في العناصر الاربعة بعد تصاغرها في الغاية وتفاعلها والكلام في
دالة المنفعل والكاسر والمنكسر بانهما ماذا قيل طويل فان اردت تفصيل التفصيل فارجع
الى الشرح الجديد في مبحث المزاج وغيره من المفصلات قوله فاطلب التفصيل هناك قال بعض
واجاب عنه بعض المحققين ان النفوس يدرك الاعتبار وان كانت مترتبة لكنها ترتيبها باعتبار
الابدان وغير مجتمعة واقول لا يخفى هذا الجواب لان النفوس مجتمعة ولها ترتب باعتبار يجري
فيها التطبيق فان توسط البدن لتطهير الترتيب بين النفوس غير قادح في ترتب الامور الغير المتناهية
المجتمعة فحاصل هذا المقال ان نفس كل ابن اليوم متوقفة على نفس ابيه وهكذا فيلزم نفوس غير متناهية
مترتبة مجتمعة الوجود وهو مستحيل بالاتفاق والبرهان فاذا ثبت ترتب النفوس بواسطة الابدان